الشركات متعددة الجنسيات

ودورها في النشاط الصناعي بميناء دمياط

" دراسة فى جغرافية الصناعة "

إعداد الباحث

مصطفى هاشم عبد العزيز فتح الباب

الشركات متعددة الجنسيات ودورها في النشاط الصناعي بميناء دمياط

" دراسة فى جغرافية الصناعة "

١- ملخص الدراسة :

تتناول الدراسة دور الشركات متعددة الجنسيات فى النشاط الصناعي بميناء دمياط الجديدة، ويتمثل ذلك الدور فى الشركات التى تساهم فى أنشطة صناعية تخضع لقوانين المناطق الحرة وأخرى لا تتبع ذلك النظام. وتوصلت الدراسة إلى وجود دور واضح لهذه الشركات في تنمية المنطقة خاصةً في مجال صناعة البتروكيماويات التى تسهم في تنمية الاقتصاد القومي، وذلك من خلال وجود تلك الشركات بالأسواق الدولية، واختيار موقع هذه المصانع بالقرب من مصادر المادة الخام، وانفتاحها على العالم الخارجى من خلال الميناء، ومن خلال فروعها فى الدول الأخرى. وأوصت الدراسة بفتح مجالات متعددة لاستثمارات تلك الشركات لدورها فى تحفيز النمو الاقتصادي للدولة، وتوفير فرص عمل متنوعة فى إطار المعايير الاقتصادية والبيئية التى تحافظ على الموارد الاقتصادية والجوانب البيئية فى المنطقة.

٢- مشكلة البحث وأهميته:

تحتاج الدولة للمزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر والشركات متعددة الجنسيات أحد صور هذا الاستثمار وذلك من أجل تحفيز النمو الاقتصادى وتوفير مزيد من فرص العمالة بالإضافة إلى استقدام الخبرات والأساليب التكنولوجية الحديثة. هذا بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية للدولة بوجودها فى الأسواق الخارجية من خلال نشاط تلك الشركات، مما دعا الدولة لإنشاء مناطق حرة عامة وخاصة بمنطقة الدراسة فضلًا عن التسهيلات التى تتخذها من أجل تشجيع دور هذه الشركات للاستثمار في المنطقة. ويحاول البحث الإجابة عن بعض الأسئلة وهي:

هل للشركات متعددة الجنسيات دور فى تطوير الصناعات بالمنطقة؟

هل المشروعات المشتركة بين الشركات المحلية والأجنبية لها دور فى نقل التكنولوجيا والمهارات وتحفيز الاستثمار المحلى؟

هل يمكن للدولة أن تستفيد على نحو أفضل من الاستثمار الأجنبى المباشر لدعم تنمية قدرتها الإنتاجية ؟

ماهى الاستراتيجية التى تتبعها الدولة لإجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر وتعظيم فوائده؟

٣- هدف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة دور الاستثمار الأحنبى المباشر المتمثل فى الشركات متعددة الجنسيات ودورها في تنمية النشاط الصناعي بالمنطقة من خلال:

١- دراسة الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات فى ميناء دمياط.
٢- دراسة تطور الصناعة وأهميتها النسبية بالمنطقة.
٣- أهمية دور الدولة فى إنشاء مناطق حرة عامة وخاصة.
٤- دراسة مساهمات تلك الشركات بالمشروعات الصناعية بميناء دمياط.
٥- دراسة نشاط تلك الشركات فى الأسواق الخارجية.

٤- منهجية وأسلوب الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الموضوعى والإقليمى حيث تناولت موضوع الشركات متعددة الجنسيات فى نطاق مكانى محدد وهو ميناء دمياط، كما اعتمدت الدراسة على استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية فى جمع واعداد وتجهيز البيانات المكانية والوصفية، حيث تم الحصول على خريطة استخدام الأرض في ميناء دمياط ٢٠١٣م من موقع هيئة ميناء دمياط http://www. dpa.gov.eg ، وخريطة استخدام الأرض بالمنطقة الحرة العامة بميناء دمياط ٢٠١٢م من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، وكذلك الحصول على مرئية فضائية من نوع Landsat 8 OLI بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ تشمل منطقة الدراسة ١١ باند ، وقد تم ضبط الإحداثيات والمسقط لهذه البيانات المكانية قبل البدء في التعامل معها وهي عملية geometric correction وضبط احداثياتها المكانية وتوحيدها في كل البيانات المكانية على نظام الاحداثيات الكيلومتري (نظام مركيتور المستعرض العالمي UTM) ثم تبع ذلك التحويل الرقمى لها من نظام الخلايا Raster إلى نظام الاتجاهات Vector ، كما اعتمدت الدراسة على بعض الأساليب الإحصائية مثل معامل الأهمية النسبية لـ (Barbour,1972) الذى يعتمد على معامل

الرتب للأنشطة الصناعية من خلال ترتيبها وفقًا لعدد المصانع والعمالة ورأس المال المستثمر ثم حساب المجموع الكلى لهذه الرتب وترتبها مرة أخرى والحصول على الصناعات التي تأتى في الرتبة الأولى وهى ذات الأهمية النسبية الأعلى ثم التي تليها.

٥- موضوع الدراسة :

ترجع أُولى استخدامات مصطلح الشركة متعددة الجنسية عام ١٩٦٠م حينما أشار إليه E. Lilienthal للدلالة على تلك الشركات التي تمارس نشاطها الاقتصادي في أكثر من دولة مع تحمل مسئولية الإدارة المباشرة عن تلك الأعمال التي تؤديها داخل الدولة الأم وخارجها بإحدى الدول المضيفة. **(سامي عفيفي حاتم ،١٩٨٨، صـ٣٦)**

وذُكر مصطلح الشركات متعددة الجنسيات لأول مرة فى مجلة Business Week الأمريكية عام ١٩٦٣م في ملحق خاص تحت عنوان الشركات متعددة الجنسيات ، ويطلق على تلك الشركات عدة مسميات منها الشركات الأجنبية Foreign Firms ، والشركات عابرة الحدود الوطنية TNCs Transnational Corporations ، والشركات الدولية International Enterprises ، والشركات متعددة القوميات والشركات عبر الدول ، والشركات متعددة الجنسيات MNCs Multinational Corporations والاسم الأخير هو الشائع والمستعمل فى الكتابات الاقتصادية والقانونية لأنه مستعمل فى بلد المنشأ الأصل وهو الولايات المتحدة الأمريكية كما تستعمله الأمم المتحدة .

كما تعد هذه الشركات من أهم الظاهرات الاقتصادية والقانونية بل السياسية فهى شركات دولية النشاط ولها كيان يتعدى الحدود الإقليمية للدول التى تعمل فيها كما أنها تسيطر على السوق العالمية وتقود التقسيم الجديد للعمل الدولي والذي يقوم على التفرقة بين المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية بحيث تتم بعض هذه المراحل فى دول معينة والبعض الاخر فى دول مختلفة وهذا يتم فى إطار سيطرة مركزية موحدة.**(إبراهيم محسن، ٢٠٠٩، صـ١٣)**

وتُعرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها مؤسسة اقتصادية جذورها فى دولة وفروعها فى دول أخرى وتكون الشركة الأم مع فروعها فى الخارج وحدة واحدة لاتتجزأ وقد يكون بين الشركة الأم وفروعها فى الخارج تكامل رأسى أو أفقى وتأخذ الشركة متعددة الجنسيات شكلين: الأول وهو الشائع وهى شركة تتبع لدولة ما غالبًا متقدمة ولها فروع فى الدول

الأخرى أو قد تكون مشتركة في شركات بالدول الأخرى، أما الشكل الثاني وهو الأقل شيوعًا وهى شركة متعددة الجنسيات تشترك فيها عدة دول متقدمة أو قد تكون داخلة فى شركات مشتركة بالدول الأخرى، وأصبحت الشركات عاملًا رئيسيًا فى ازدهار التجارة العالمية ونموها وانتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في البلاد الأخرى وتسيطر هذه الشركات على التقنيات المتطورة وتحتكرها وتعمل على تطويرها لذا فقد أصبحت من مفاتيح التطور التقني في العالم النامي.(محمد الديب،٢٠٠٦، صـ١٢٠ ،١٢١)

وقد تبنى كل من العالم Dunning والمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة تعريفًا متسعا لهذه الشركات، حيث تعرف الشركة متعددة الجنسية فى ظله بأنها تلك المنشأة التي تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء فى مجال الانتاج أو المبيعات أو الخدمات فى دولتين أو أكثر. وأما العالمBehrman فقد أضاف عنصر الاستراتيجية الإنتاجية العالمية الموحدة لهذا التعريف السابق حيث يرى أن الشركات متعددة الجنسية هى التى تسيطر على وحدات إنتاجية فى أكثر من دولة وتديرها فى إطار استراتيجية موحدة. وأما العالم Vernon فقدم تعريفًا أكثر شمولية لهذه الشركات وهو أن الشركات متعددة الجنسية هى التى تسيطر على عدد معين من الوحدات الانتاجية فى ست دول أجنبية أو أكثر، على أن يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن ١٠٠ مليون دولار أمريكى خارج الدولة الأم ، وكل هذا فى اطار استراتيجية موحدة.

أما منظمة الأونكتاد فتعرف هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسئولية المحدودة أو غير المحدودة التى تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هى المالكة للأصول المستخدمة فى الإنتاج فى الخارج. أما الفرع الأجنبى Foreign Branch(المملوك كليا أو جزئيا) فهو المؤسسة ذات المسئولية المحدودة أو غير المحدودة التى مقرها الدولة المضيفة Host Country والتى تمتلك فيها شركة الوطن الأم Home Country حصة تتيح لها حق المشاركة فى الادارة. وتتصف هذه الشركات بالعديد من الخصائص التى تميزها عن غيرها من الشركات الأخرى مثل الحجم الكبير، التفوق التكنولوجى، الانتماء الى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيًا، زيادة درجة التنوع والتكامل، السيطرة، أسواق احتكار القلة.

وتعمل الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار فى المناطق التى ترتفع فيها معدلات الربح مع تنوع وتغيير نشاطها ومراكـز انتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف. وتسـتغل هـذه الـشركات العديد من المزايا التى تتمتع بها، ومن أهمها التقدم التكنولوجى والأسـاليب الإداريـة والتنظيمية المتطورة، فضلا عن القدرة على الوصول الى الأسواق العالمية بمـا تملكه من وسائل الدعاية والإعلان.(Hussien Alasrag, 2005, pp9-10)

وتعد هذه الشركات إحدى الأشكال التى يتخذها الاستثمار الأجنبى المباشر للإنطلاق نحو أسواق جديدة وعادةً ما تكون هناك دوافع تشجع هذه الشركات على الانطلاق إلى مواقع ومناطق خارج أوطانها الأصلية حيث الفائدة تعود على كل من الشركة والدولة المضيفة مما يدفع الدول لاستقطاب هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يؤدى إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الدول المضيفة وخلق فرص عمل واستخدام التقنيات الحديثة ورفع مستوى مهارة الأيدى العاملة ورفع مستوى تنافسية الدول. (يوسف سعداوي، ٢٠٠٨، صـ١٦٧)

أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسيات :

هناك عدة أسباب أدت إلى ظهور هذه الشركات منها :

١- وجود الحواجز الجمركية وارتفاع نفقات النقل مما يؤدى إلى رفع الأسعار الأمر الذي انعكس سلبًا على المنافسة، وبالتالى فإن الشركات تهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية بالقرب من الأسواق أو حيث توجد الأسواق كبديل لعملية التصدير التى لم تعد ذات جدوى اقتصادية.

٢- محاولة لتقليل المخاطر الاقتصادية وفقًا للنظريات الاقتصادية العالمية التى تفيد بأن هناك زيادة مضطردة للفائض الاقتصادى للشركات الكبرى وهو فائض يصعب استيعابه داخليًا لأسباب مختلفة يأتى فى مقدمتها ما يعرف بتوازن نظام احتكار القلة وعدم الرغبة فى الدخول فى تنافس يستند إلى السبق فى ميدان التكنولوجيا ، مما يجعلها مضطرة لإستغلال فائضها الاقتصادى المتراكم لديها عبر الاستثمار الخارجى المباشر ، ومع أنها تستطيع أن تستثمر فى الداخل إلا أن معدل الربح سيكون أقل فى ظل ارتفاع الأجور ونفقات الإنتاج مقارنة بالبلاد الأخرى خاصةً دول الأطراف.(إبراهيم محسن،٢٠٠٩، صـ٢٠)

٣- رغبة الشركة متعددة الجنسيات فى الاستفادة من التباين المكانى فى ظروف العمل والإنتاج بين الدول أى الاستفادة من تكلفة العمل المنخفضة فى البلاد الأخرى وبالتالى خفض تكلفة الإنتاج وتعظيم أرباح هذه الشركات .

٤- يخضع الاقتصاد للسياسة الحكومية وهذه الشركات من أدوات السياسة الخارجية لدولها الأم، لذلك شجعت تلك الشركات للقيام باستثمارات فى الخارج بعيدًا عن أوطانها الأصلية. **(محمد الديب، ٢٠٠٦، صـ١٢٢)**

٦- منطقة الدراسة :

تقع منطقة الدراسة من الناحية الإدارية فى إدارة شرطة ميناء دمياط [١] وهو يتبع إدارة مصلحة أمن الموانئ، حيث صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٠م باعتبار مشروع ميناء دمياط الجديدة وما يتضمنه من منطقة سكنية وأعمال أخرى مجتمعًا عمرانيًا جديدًا. **(دليل الوحدات الادارية ،٢٠١٠، صـ٥)**

ويوضح شكل (١) موقع منطقة الدراسة وهي تبعد عن مدينة رأس البر بـ ٦ كم، وعن مدينة دمياط الجديدة بـ ٦ كم، وعن مدينة دمياط بـ ٣ كم. ويتوزع بالمنطقة منطقتين صناعيتين هما: الأولى المنطقة الحرة العامة وهي محاطة بسور وتقع إلى الشرق من ميناء دمياط وغرب القناة الملاحية التى تصل بين الميناء ونهر النيل (فرع دمياط)، والثانية مجمع الغاز والبتروكيماويات ويقع غرب الميناء، حيث النشاط الصناعى فى هاتين المنطقتين.

شكل (١) منطقة الدراسة وموقعها من المدن المجاورة

٧- المناقشة ونتائج الدراسة:

أ- المناطق الصناعية بميناء دمياط :

منذ افتتاح ميناء دمياط الجديد عام ١٩٨٦م الذي يعد ميناءً تبادليًا لميناء الإسكندرية أدى ذلك إلى خفض تكاليف الشحن ورسوم الانتظار، وحقق طفرة كبيرة كميناء ترانزيت، وطرأت تغيرات اقتصادية فى محافظة دمياط، وقد ساهم إنشاء هذا الميناء والطريق الساحلى الدولى فى جذب جانب كبير من الاستثمارات خاصةً جذب الصناعات التى تستهدف الأسواق الدولية. (برنامج سيم ،٢٠٠٥، صـ٦٥)

وقد أدت هذه الميزة إلى إنشاء المنطقة الحرة العامة [٢] شرق الميناء على مساحة ١٩٠ فدان (٧٩٨ ألف متر مربع) لإقامة مشروعات صناعية تصديرية، كما تم إنشاء منطقة حرة خاصة غرب الميناء وهو ما يعرف بمجمع مبارك للغاز والبتروكيماويات الذي أُفتتح عام ٢٠٠٥م، ولكن تم إلغاء هذه المشروعات من العمل بنظام المناطق الحرة الخاصة [٣].

١- المنطقة الحرة العامة :

تبلغ مساحتها ٧٩٨ ألف م٢ فى حين تبلغ المساحة المخصصة للمشروعات ٥٩٦.٢٥ ألف م^{٢} بنسبة ٧٤.٧ ٪ من المساحة الكلية وباقي المساحة ٢٠١.٧ ألف م^{٢} مخصصة للمرافق والخدمات بالمنطقة، كما أن المساحة المسلمة للمشروعات تمثل٩٨.٨٤٪ من المساحة المخصصة للمشروعات وتبلغ المساحة الشاغرة ١.١٥٪، وتتنوع الأنشطة داخل المنطقة الحرة العامة، منها ١٧مشروعًا صناعيًا و٥ مشروعات تخزينية و٤ مشروعات خدمية بنسب ٦٥.٣٪، ١٩.٣٣٪، ١٥.٤٪ على الترتيب.

❖ **استخدام الأرض في المنطقة الحرة العامة:**

يشغل المنطقة الحرة العامة عدة أنشطة جدول (١) ويستحوذ النشاط الصناعي على النصيب الأكبر منها بنسبة ٧١.٨٣٪ يليها المرافق ٢٥.٢٨٪ ثم النشاط التخزيني ١.٨٪ وأدناها النشاط الخدمي ٠.٢٪ بينما تبلغ المساحات الشاغرة ٠.٩٪.

جدول (١) استخدام الأرض فى المنطقة الحرة العامة عام ٢٠١٣م

النشاط	المساحة /ألف م^{٢}	٪	المساحة المسلمة للمشروعات	
			المساحة / ألف م^{٢}	٪
صناعى	٥٧٣.٢	٧١.٨	٥٧٣.٢	٩٧.٣
تخزينى	١٤.٥	١.٨	١٤.٥	٢.٥
خدمى	١.٧	٠.٢	١.٧	٠.٣
مرافق	٢٠١.٧	٢٥.٣	–	–
مناطق شاغرة	٦.٩	٠.٩	–	–
الإجمالى	٧٩٨	١٠٠	٥٨٩.٤	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠١٣، مركز المعلومات، بيانات غير منشورة.

بينما يشغل النشاط الصناعي نسبة ٩٧.٣٪ من المساحة المسلمة للمشروعات فى المنطقة الحرة العامة جدول (١) أي أن المنطقة صناعية من الدرجة الأولى بالرغم من أن

المساحة الأكبر من النشاط الصناعى بالمنطقة لا يعمل بنظام المناطق الحرة (مصنع موبكو الذي يشغل ٤٥.٨٪ من مساحة المنطقة الحرة العامة) شكل (٢).

وفى بداية إنشاء المنطقة الحرة العامة بدمياط وإعلان استثمار المشروعات المختلفة بها تقدم العديد من المشروعات للعمل بقوانين المناطق الحرة ولم يكن هناك قيد أو شرط للتقديم، فتزايد أعداد المتقدمين ولكن من أخذ على عاتقه الجدية والتنفيذ هم القلة، حيث تم إلغاء العديد من المشروعات المتقدمة إما لعدم الجدية فى التنفيذ أو سقوط تلقائى للموافقة ، وبلغ عدد الإلغاءات منذ بداية نشأة المنطقة حتى نهاية عام ٢٠١٢م ما يبلغ ١٢١ مشروعًا ، كما أن هناك بعض المشروعات التى ألغيت وفقًا لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨[٤] مثل مشروع شركة مصر لتصنيع الأسمدة والبترول (موبكو).

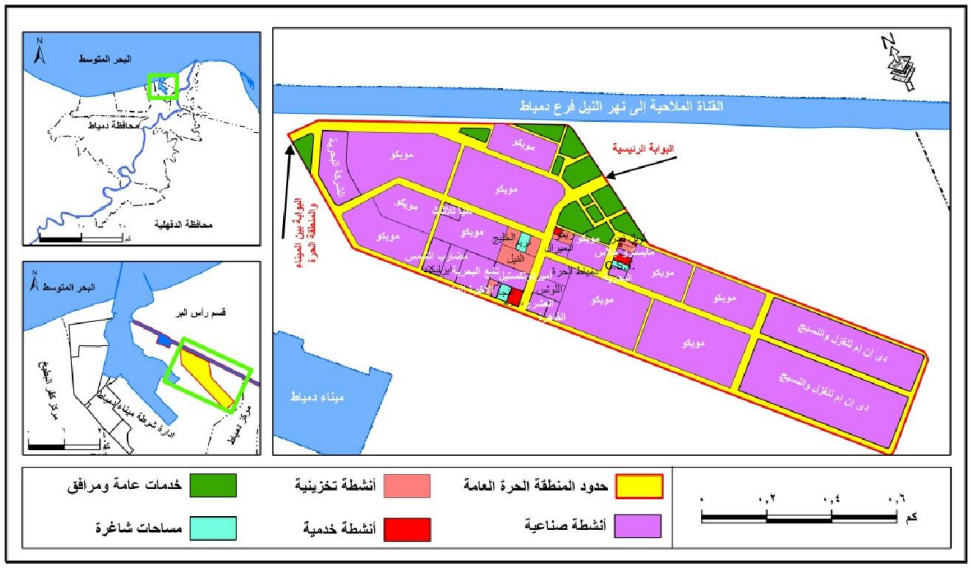

شكل (2) استخدامات الأراضى بالمنطقة الحرة العامة 2013م

٢- مجمع الغاز والبتروكيماويات بميناء دمياط:

يقع إلى الغرب من ميناء دمياط شكل (٣) وكانت المشروعات به تعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة، حيث كان يمكن إقامة المشروعات خارج نطاق المناطق الحرة

العامة فى حالة عدم توافر مساحات بها أو أن يكون موقع المشروع عاملًا مؤثرًا في اقتصادياته كضرورة وجوده بالقرب من مصادر الخامات الأولية أو الحاجة إلى قربه من ميناء معينة أو طريق بري معين لاعتبارات تتعلق بنقل الخامات أو المنتجات ويطلق على المشروع فى هذه الحالة "منطقة حرة خاصة" وتكون مقصورة على مشروع واحد. **(الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠١٤، صـ١٤)**

وإذا كانت المشروعات في المنطقة الحرة العامة بدمياط تستأجر المنشآت(١.٧٥ دولار/ م^{٢}/ سنويًا للمشروعات الصناعية و٣.٥ دولار/ م^{٢}/ سنويًا للمشروعات التخزينية والخدمية) فإن المشروعات فى المناطق الحرة الخاصة تمتلك الأراضى المقامة عليها حيث يقوم المستثمر بتحديد موقع الشركة ويكون الموقع إما مملوكًا له أو مستأجرًا لحسابه. **(الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠١٤، صـ١٠)**

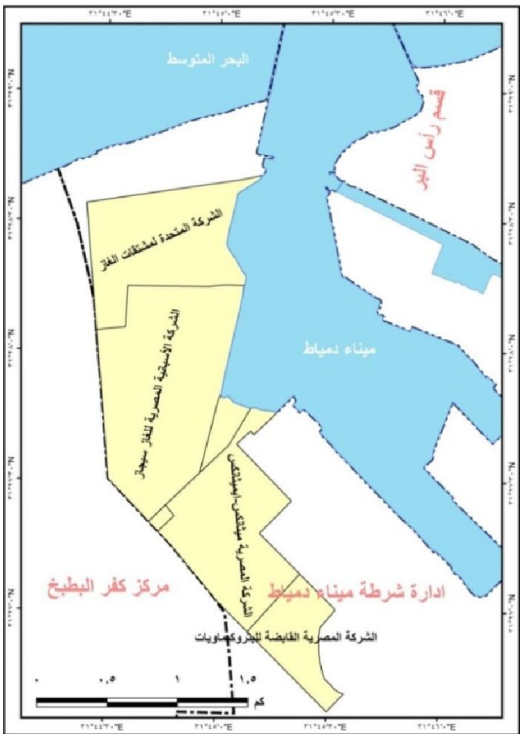

شكل (٣) مجمع الغاز والبتروكيماويات بميناء دمياط

وكانت تعمل تلك المشروعات قبل عام ٢٠٠٨م بنظام المناطق الحرة الخاصة، لكن بعد صدور القرار رقم ١١٤ من نفس السنة خرجت هذه الشركات من العمل بنظام تلك المناطق،

وهذه الشركات هي: الشركة الأسبانية المصرية للغاز سيجاز The Spanish Egyptian Gas Company (SEGAS) وتقع على مساحة ١.٢ كم٢ وبدأ التشغيل الفعلى للشركة فى ديسمبر ٢٠٠٤م، والشركة المصرية ميثانكس ـ إيميثانكس Egyptian Methanex Methanol Company (E-Methanex) Methanol project وتقع على مساحة ٠.٦٥ كم٢ وبدأ التشغيل الفعلى لها فى أبريل ٢٠١١م، والشركة المتحدة لمشتقات الغاز United Gas Derivatives Company (UGDC) وتقع على مساحة ٠.٨٧ كم٢ وبدأ التشغيل الفعلى لها فى مارس ٢٠٠٥م، والشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات Egyptian Petrochemicals Holding Company (ECHEM) على مساحة ٠.٤١ كم٢، أي أنها مجتمعة تشغل ٣.١ كم٢، وهذه الشركات تعمل فى إسالة الغاز الطبيعي، وإنتاج الميثان، وتشغيل أرصفة لشحن وتصدير منتجات البتروكيماويات.

ب- تطور النشاط الصناعى بميناء دمياط :

بلغ عدد المشروعات الصناعية بميناء دمياط عام ٢٠٠٠م حوالى ١٤ مصنعًا منها ١٢ مصنعًا فى المنطقة الحرة العامة ومصنعان فى المنطقة الحرة الخاصة واستوعبت تلك المصانع ٩٢٦ عامل ، وبلغ رأسمالها المستثمر ١٣.٣ مليون دولار ليزيد عدد المصانع ليصل ٢٠ مصنعًا فى المنطقة الحرة العامة ومصنعان بالحرة الخاصة عام ٢٠٠٥م لتنخفض مرة أخرى عام ٢٠١٠م لتصل إلى ١٤ مصنعًا لإلغاء العديد من المشروعات إما سقوط تلقائى للموافقة أو لعدم الجدية فى التنفيذ أو وفقًا لأحكام القانون مثل موبكو بالمنطقة الحرة العامة والشركة الأسبانية المصرية للغاز سيجاز والشركة المصرية ميثانكس – إيميثانكس فى المنطقة الحرة الخاصة ، وبذلك لا يوجد مشروعات صناعية داخل حرم ميناء دمياط يعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة . وبلغ عدد المشروعات الصناعية عام ٢٠١٣ تسعة مصانع جدول (٢) داخل المنطقة الحرة العامة استوعبت ٢٧٤٠ عامل برأسمال مستثمر بلغ ١١٨.٨ ألف دولار، ومصنعى سيجاز وميثانكس فى مجمع البتروكيماويات واستوعبا ٢٧٣٦ عامل برأسمال مستثمر وصل إلى ٤٠٥ مليون دولار.

جدول (٢) تطور النشاط الصناعى بميناء دمياط خلال الفترة ٢٠٠٠م/٢٠١٣م

السنة/المنطقة		عدد المصانع	عدد العمال	رأس المال المستثمر/ مليون دولار
٢٠٠٠	عامة	١٢	٧٥٠	٦.٣
	خاصة	٢	١٧٦	٧
٢٠٠٥	عامة	٢٠	٢٦٨٤	١١٧.٢
	خاصة	٢	٣٢٠٣	٣٧٧
٢٠١٠	عامة	١٢	٢٣٣٧	١٢٠.٦
	مجمع البتروكيماويات	٢	٢٤٩٠	٤٠٥
٢٠١٣	عامة	٩	٢٧٤٠	١١٨.٨
	مجمع البتروكيماويات	٢	٢٧٣٦	٤٠٥

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة سنوات مختلفة، مركز المعلومات، بيانات غير منشورة.

جدول (٣) الأهمية النسبية للأنشطة الصناعية بميناء دمياط عام ٢٠١٣م

النشاط الصناعي	المصانع			العمالة			رأس المال المستثمر / مليون دولار			المجموع الكلى للرتب	الرتبة
	عدد	٪	الرتبة	عدد	٪	الرتبة	القيمة	٪	الرتبة		
الغزل والنسيج والملابس والجلود	٢	١٨.١	٢	١١٤٠	٢.٨	٢	١١	٢.١	٢	٦	٢
الخشب ومنتجاته	٢	١٨.١	٢	١٣	٠.٢	٥	٠.٤٥	٠.١	٤	١١	٤
الصناعات الكيماوية ومنتجاتها	٤	٣٦.٤	١	٤٢٣٦	٧٧.٤	١	٥٠٩.٥	٩٧.٣	١	٣	١
مواد البناء والخزفيات والزجاج	١	٩.١	٣	٥٥	١	٣	٢.٥	٠.٥	٣	٧	٣
الصناعات الهندسية والإلكترونية	٢	١٨.١	٢	٣٢	٠.٦	٤	٠.٤٥	٠.١	٥	١١	٤
الإجمالى	١١	١٠٠	-	٥٤٧٦	١٠٠	-	٥٢٣.٨٧	١٠٠	-	-	-

المصدر: عمل الطالب اعتمادا على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ٢٠١٣، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة.

ج- الأهمية النسبية للقطاعات الصناعية بميناء دمياط :

يتضح دور وأهمية الصناعات الكيماوية فى منطقة الدراسة جدول(٣) حيث هى الأعلى نصيبًا فى عدد المصانع ، وتتوزع فى أربع مصانع هى : موبكو والقاهرة لصناعة المستلزمات الطبية ويقعا فى المنطقة الحرة العامة ، ومصنعى سيجاز وميثانكس ويقعا فى مجمع البتروكيماويات ، وتحتل هذه الصناعة الرتبة الأولى وفقًا لمعامل الأهمية النسبية لـ (Barbour,1972) حيث ساهمت فى توفير ٤٢٣٦ فرصة عمل وبلغ رأسمالها المستثمر ٥٠٩.٥ مليون دولار ، ليأتي بعدها صناعة الغزل والنسيج التى تتوزع فى مصنعى دى إن إم للغزل والنسيج وأمريكوتكستيل ، وقد استوعبا ١١٤٠ عامل وبلغ رأسمالهما المستثمر ١١ مليون دولار ، فى حين تأتى صناعة مواد البناء فى الرتبة الثالثة ، وتأتى الصناعات الهندسية ، وصناعة الخشب ومنتجاته فى الرتبة الرابعة .

د- الشركات متعددة الجنسيات بالمنطقة الحرة العامة :

- شركة مصر لتصنيع الأسمدة (موبكو): Misr Fertilizers Production Company (MOPCO)

تقع الشركة داخل حدود المنطقة الحرة العامة بدمياط على مساحة ٨٧.١ فدانًا، وتستحوذ على ٤٥.٨٪ من مساحة المنطقة الحرة، بينما تستحوذ على ٦٣.٧٪ من مساحة النشاط الصناعى بالمنطقة، كما أن للشركة ثلاث مواقع هي: الأول بمنطقة الدراسة والثانى داخل الحدود الجغرافية لشركة النصر للبترول بالسويس على مساحة ٥٧ فدانًا، والثالث على مساحة ٨٦.٩ فدانًا داخل المنطقة الصناعية بلسان الأدبية بالسويس.

وتأسست شركة موبكو وهي إحدى شركات قطاع البترول فى ٢٦ يوليو ١٩٩٨م ـ وفقًا لأحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ـ داخل المنطقة الحرة العامة بدمياط لمشروع موبكو للأسمدة والتوسعات المستقبلية، والتى تنتج سماد اليوريا كمنتج رئيسى، وتبلغ التكاليف الاستثمارية لهذا المشروع ٣٠٠ مليون دولار، فى حين بلغ رأس المال المصرح به ٢٠٤٠ مليون جنيه مصري، وبلغ رأس المال المصدر ١٩٩٢ مليون جنيه مصري، بينما تبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع ٢ مليون طن سنويًا، ومدة الشركة ٢٥ عامًا.

ويعد عام ٢٠٠٩م العام الأول للإنتاج بعد الإنتاج التجريبى الذي بدأ في يونيو ٢٠٠٨م، وبلغ إنتاج الشركة ١٥٤ ألف طن من الأمونيا و ٢٤٠ ألف طن من اليوريا فى ذلك العام (**الاتحاد العربى للأسمدة، ٢٠٠٩، صـ١٦**)، وتعد اليوريا المحببة هي المنتج الرئيسي للشركة؛ حيث بلغ الإنتاج اليومي ٢٠٠٠ طن/ يوم وذلك باستخدام الغاز الطبيعي كمادة خام لتغذية المشروع.

وتجرى توسعات لشركة موبكو فى منطقة الدراسة بعد الحصول على ١.١ مليار جنيه من البنوك المحلية والعالمية من خلال شركة أودا الألمانية (المقاول العام لمشروع التوسعات)، وشركة بتروجيت لإنشاء وحدتين لإنتاج الأمونيا سعة ٢٤٠٠ طن/ يوم، وكذلك وحدتين لإنتاج اليوريا سعة ٣٩٠٠ طن/ يوم، لتصبح الطاقة الإنتاجية ٢ مليون طن/ سنويًا.

مساهمات شركة موبكو:

تعد الشركة من الشركات المساهمة التى تتوزع أسهمها على عدد من الشركاء، تتوزع بين الشركات البترولية المصرية، وكذلك البنوك إلى جانب وجود اكتتاب عام بنسبة ٤.٦٦٪، فضلًا عن مساهمة شركة أجريوم الكندية بنسبة ٢٦٪، وتتوزع الأسهم على الشركاء كما فى جدول (٤)، فى حين تمتلك شركة موبكو الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية Egyptian Nitrogen Products Company (ENPC) بنسبة ٩٩.٩٩٩٪. (**محضر اجتماع الجمعية العمومية للشركة، ٢٠١١، صـ٨**)

وتعمل شركة موبكو فى إنتاج اليوريا وكذلك الأمونيا ، ويبلغ طاقة المصنع ١.٣٨ مليون طن سنويًا (**تقرير الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات ،٢٠١٠/٢٠١١ ، صـ١٤**).

ويتنوع المساهمون شكل (٤) فى هذه الشركة بين المساهمين الوطنيين المتمثل فى قطاعى (قطاع البترول وقطاع البنوك) والمساهمات العربية (شركة أبيكورب) والأجنبية (شركة أجريوم الكندية) .

جدول(٤) الشركات المساهمة فى مصنع موبكو عام ٢٠١١م

الشركات المساهمة			عدد الأسهم	٪
مصر	قطاع البترول	الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات (إيكم)	٦١٢٧٢٣٥٣	٣٠.٧٥
		الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)	١٥١٨٨٧٥٣	٧.٦٢
		الشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو)	١١٣٩١٥٤٦	٥.٧٢
	قطاع البنوك	بنك الاستثمار القومى	٢٥٥٣٠٦٠٠	١٢.٨١
		شركة مصر للتأمين	٤٥٧٣٦٦٣	٢.٣
		شركة مصر لتأمينات الحياة	٣٩٥٠٠٠٩	١.٩٨
		البنك الأهلى المصرى	٥١٠٠٠٠٠	٢.٥٦
		بنك ناصر الاجتماعى	٥١٠٠٠٠	٢.٥٦
الاستثمار الأجنبى		شركة أجريوم ايجبشن هولدنج رقم ١ كوربوريشن	٢١٥٨٤٧٥٣	١٠.٨٣
		شركة أجريوم ايجبشن هولدنج رقم ٣ كوربوريشن	٣٠٢١٨٦٥٨	١٥.١٧
الاستثمار العربى		الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب)	٦٠٣٦٦٩٧	٣.٠٣
الاكتتاب العام			٩٢٨٤١٦١	٤.٦٦
الإجمالى			١٩٩٢٣١١٩٣	١٠٠

المصدر : محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة فى ٢٠١١/١٢/١٨، تقرير الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات ٢٠١١/٢٠١٠.

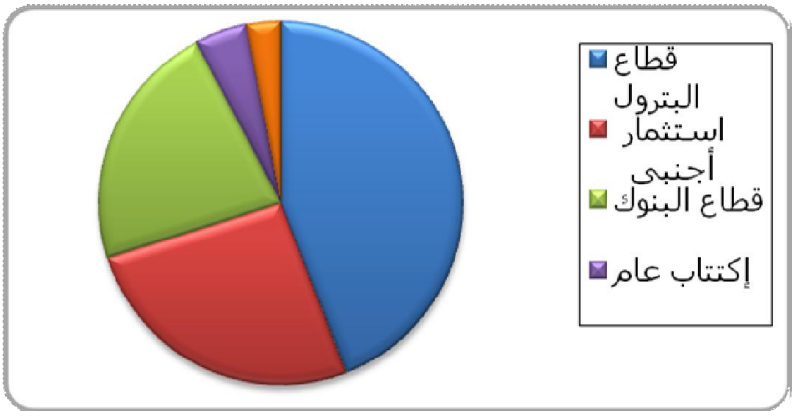

شكل(٤) نسبة مساهمة القطاعات المختلفة فى شركة موبكو عام ٢٠١١م

هـ- الشركات متعددة الجنسيات بمجمع الغاز والبتروكيماويات :

١- الشركة المصرية ميثانكس إيميثانكس (مشروع إنتاج الميثانول)

Egyptian Methanex Methanol Company (E-Methanex) Methanol project

يهدف هذا المصنع إلى إنتاج الميثانول للتصدير ولإشباع حاجة السوق، ويؤسس لصناعات مختلفة ، وتبلغ طاقة المصنع ١.٣ مليون طن سنويًا وبإجمالى تكاليف استثمارية ١٠٢٢ مليون دولار. وقد تم تأسيس المصنع عام ٢٠٠٥م وبدأ التشغيل والإنتاج فى الربع الأول عام ٢٠١١م ، وتعد هذه الشركة نموذجًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال استثمار شركات عالمية خاصةً ميثانكس الكندية التى تعد المسوق الأكبر للميثانول فى العالم، ويتوزع المساهمون فى المصنع على الاستثمار الوطنى والعربى والأجنبى شكل (٥) ، وزادت حصة شركة أبيكورب حيث اشترت ١٠٪ من حصة ميثانكس الكندية وذلك فى أواخر عام ٢٠١٣م لتصبح حصتها ١٧٪ مقابل ٥٠٪ لميثانكس الكندية جدول(٥).

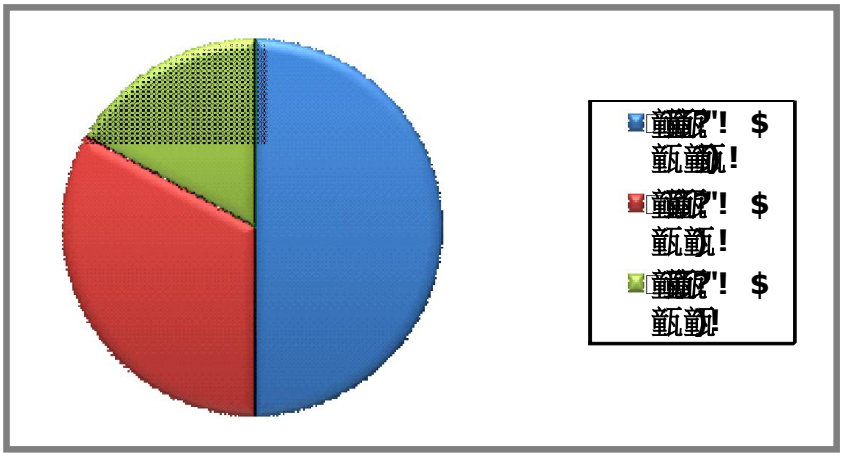

شكل (٥)

نسبة مساهمة الاستثمارات المختلفة فى الشركة المصرية ميثانكس ـ إيميثانكس

جدول(٥)الشركاء المساهمون فى الشركة المصرية ميثانكس ـ إيميثانكس عام ٢٠١٣م

المساهمون		٪
استثمار مصرى	الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات (إيكم)	١٢
	الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)	١٢
	الشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو)	٩
استثمار عربى	أبيكورب	١٧
استثمار أجنبى	ميثانكس الكندية	٥٠
الإجمالى		١٠٠٪

المصدر : تقرير الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات ٢٠١٠/٢٠١١،صـ١٣، وشركة ميثانكس ٢٠١٣

٢- الشركة الإسبانية المصرية (سيجاز):

The Spanish Egyptian Gas Company (SEGAS)

تم افتتاحها في ٣٠ مايو ٢٠٠٥م ، وهو أول مشروع تصدير الغاز الطبيعى المصرى مسالا ، وتبلغ طاقته التصميمية ٧.٥٦ بليون متر مكعب / سنويًا من الغاز الطبيعى ،

وبلغت تكاليفه الاستثمارية ١.٣ مليار دولار، وهو من أوائل المشروعات المنفذة على مستوى العالم بهذه الطاقة التصميمية ، ويستوعب موقع المشروع ثلاثة خطوط إسالة إضافية ، وقد تم تصدير الغاز إلى أوروبا خاصةً أسواق إسبانيا من خلال شركة يونيون فينوسا الإسبانية UNION FENOSA ، والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية إلى أسواق البحر المتوسط والولايات المتحدة الأمريكية من خلال التعاقدات التي قامت بها شركة إيجاس مع شركة بريتش بتروليم وبريتش جاس وبتروناس .**(مؤتمر الطاقة العربى الثامن ،٢٠٠٦،صـ٢٧-٢٨)**

وتسهم الشركة المصرية للغازات الطبيعية والهيئة العامة للبترول فى رأسمال الشركة بنسبة ٢٠٪ (١٠٪ لكل منهما)، وشركة يونيون فينوسا الأسبانية بنسبة ٨٠٪ وفى عام ٢٠٠٣م حصلت شركة إيني الإيطالية ENI على ٥٠٪ من حصة يونيون فينوسا جدول (٦)، وهذا الاتحاد مع شركة إينى يدعم شركة يونيون فينوسا حيث أن الشركة الإيطالية كمشغل دولى فى أعمال الغاز الطبيعى بخبراتها العالمية شكل (٦)، وهي حاليا المنتج الأكبر للغاز الطبيعى فى مصر والمسوق الأكبر للغاز في أوروبا.**(José Martinez, 2006, P1-2)**

جدول (٦) الشركاء المساهمون في الشركة الإسبانية المصرية (سيجاز)

المساهمون		٪
مصر	الشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو)	١٠
	الهيئة المصرية العامة للبترول	١٠
أسبانيا	يونيون فينوسا الإسبانية	٤٠
إيطاليا	إينى الإيطالية	٤٠
الإجمالى		١٠٠٪

المصدر : José Martinez, 2006, P1-2

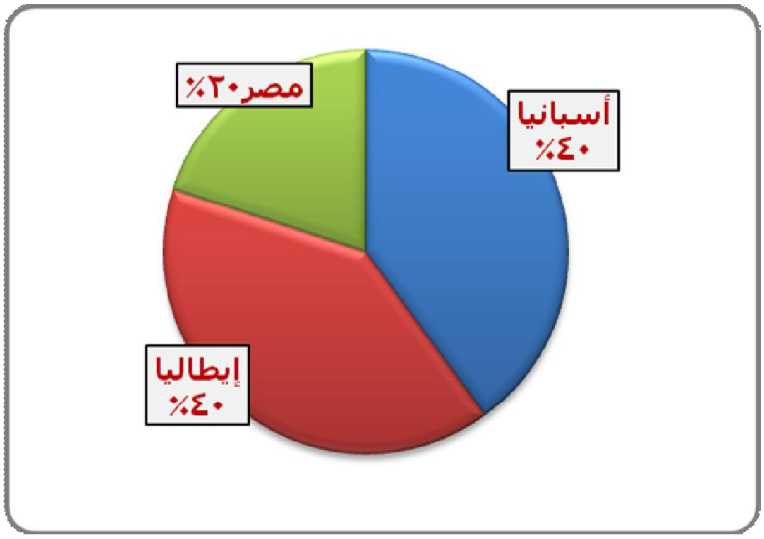

شكل (٦) نسبة مساهمات استثمارات الدول المختلفة في الشركة الإسبانية المصرية (سيجاز)

و- نماذج لبعض الشركات متعددة الجنسيات بميناء دمياط:

١ ـ شركة ميثانكس الكندية :

تقع شركة ميثانكس في فانكوفر بكندا، وهي شركة تجارة عامة، وتعد المنتج الأكبر والرئيسي للميثانول في العالم، كما أنها المسوق له فى الأسواق الدولية شكل (٧) وشكل (٨). تساهم هذه الشركة بأسهمها في سوق الأوراق المالية بتورنتو Toronto بكندا تحت الرمز التجاري (MX) وكذلك في سوق الأوراق المالية بناسداك Nasdaq بالولايات المتحدة الأمريكية تحت الرمز التجاري (MEOH). (**Methanex Corporation, 2014, p30**)

أدمجت شركة ميثانكس تحت قوانين شركة ألبرتا Alberta في مارس ١٩٦٨م واستمرت تحت مسمى شركة الأعمال الكندية في مارس ١٩٩٢م The Canada Business Corporation Act ومقرها الرئيسى المسجل فى كندا.

وللشركة الحق في إمدادها بالغاز الطبيعى الذى يعد المادة الخام للمصنع بدمياط وذلك لمدة ٢٥ سنة وفقا للاتفاقية إما الأخذ أو الدفع (Take or Pay) ، وينتج المصنع ١.٢٦ مليون طن سنويا ، بينما تبلغ حصة الشركة بالمصنع داخل مصر ٦٠٪ ، وبدأ الإنتاج التجارى لها في مارس ٢٠١١م ، ويتم التعامل فى شراء الغاز وبيعه بالدولار الأمريكى ، كما

أن الشركة ملتزمة بأخذ كمية من الغاز الطبيعي سنويًا مقابل دفع ثمنه، والشركة يتم تعويضها جزئيًا عند وجود نقص فى حصتها من الغاز حيث مقرر لها حصة وقد لا تأخذها وتدفع ثمنها وعند النقص يتم تعويضها.(**Methanex Corporation, 2013, p16**)

وفى ديسمبر ٢٠١٣م تم بيع ١٠٪ من حصة ميثانكس بـ ١١٠ مليون دولار للشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب) لتصبح حصة الشركة بالمصنع ٥٠٪. وتتعرض الشركة لبعض القيود وفقًا للأحداث السياسية والاقتصادية التى تتعرض لها مصر خاصة أزمات انقطاع الكهرباء خصوصًا فى فصل الصيف لنقص إمداد المحطات بالغاز، مما أثر على إنتاجية الشركة لتنخفض من ١.٢٦ مليون طن سنويا حتى وصلت إلى ١ مليون طن عام ٢٠١٣م .(**Methanex Corporation,2013,p19**)

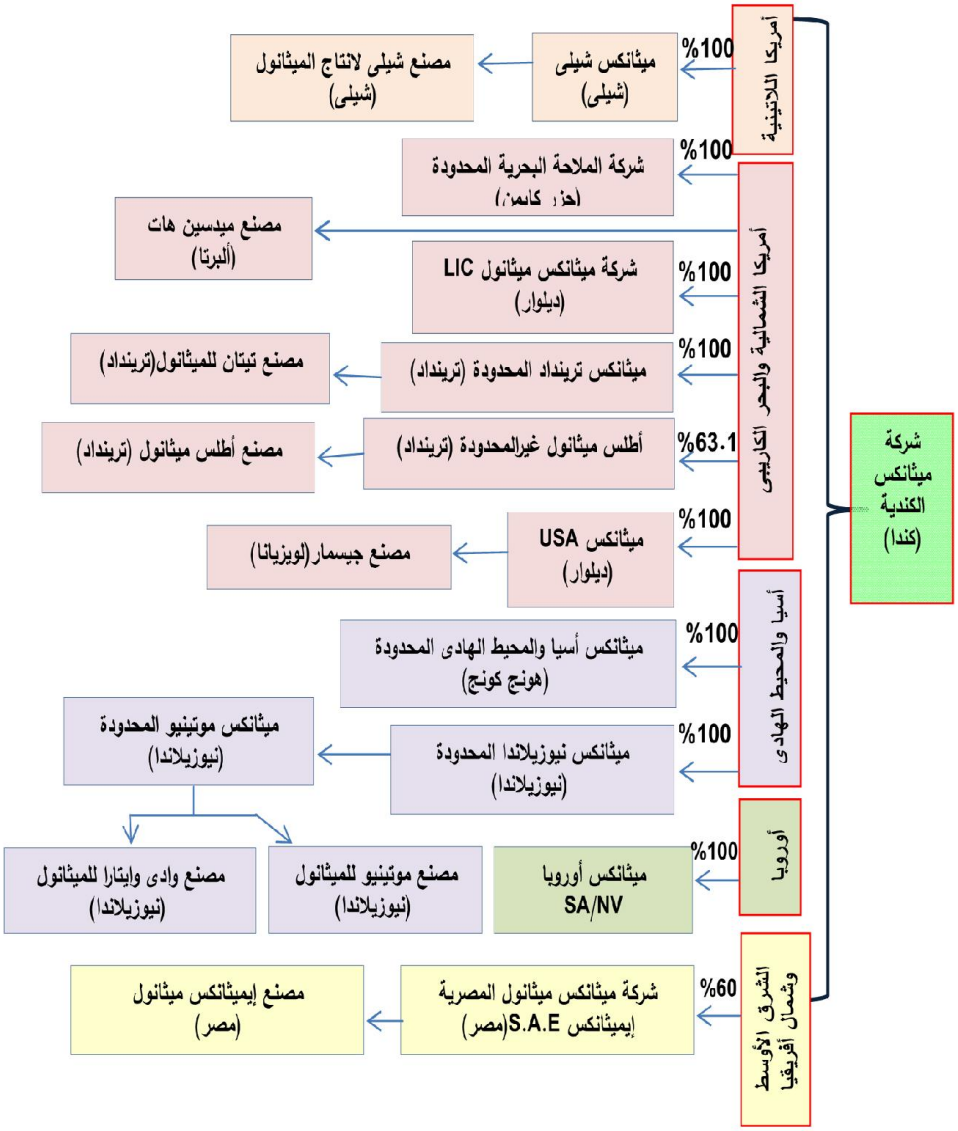

شكل (٧) توزيع مواقع نشاط شركة ميثانكس

فى دول العالم ونسبة مساهمة الشركة فيها

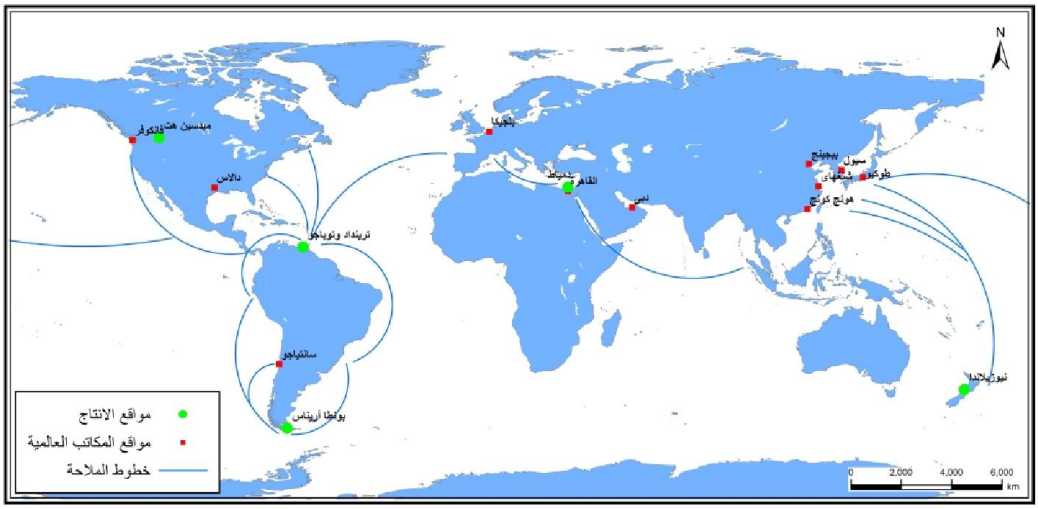

شكل (٨) توزيع مواقع الإنتاج والمكاتب العالمية لشركة ميثانكس

٢ ـ شركة أجريوم : Agrium

تعد شركة أجريوم الممول الرئيسى والمسوق الأكبر للمخصبات والخدمات الزراعية فى أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأستراليا ، وتقود السوق العالمى للمخصبات الزراعية ، كما أنها تسوق ثلاث مجموعات أساسية من المخصبات هى : النيتروجين والفوسفات والبوتاسيوم . أنشئت شركة أجريوم لإعادة تنظيم قسم الأسمدة في شركة كومينكو المحدودة Cominco Ltd، كما أنها تمتلك أصول الأسمدة والمخصبات في شركة طاقة ألبرتا Alberta Energy Company عام ١٩٩٣م.

وتعد أجريوم شركة مساهمة تمتلك مايقرب من ١٤٩ مليون سهم، ويبلغ رأسمالها١٥.٧ مليار دولار، ويتجاوز عدد عمالها على ١٥٩٠٠عامل عالميًا، كما تسهم الشركة فى سوق الأوراق المالية بنيويورك منذ عام ١٩٩٦م. استطاعت أجريوم انشاء فروع لها للبيع بالجملة والتجزئة لبيع الأسمدة والمخصبات في دول العالم كما في الأرجنتين عام ١٩٩٥م تحت الاسم التجاري Agroservicios Pampeanos S. A. (ASP) . وفى عام ٢٠٠٦م واصلت أجريوم فى الاستحواذ على منافذ للبيع من خلال الحصول على (Royster–Clark) والتوسع فى منافذ البيع في كنساس وأكولاهاما Kansas and Oklahoma ، وفي

عام ٢٠٠٨م حصلت على شركة(UAP) United Agri Products وأصبحت الشركة الأكبر الآن فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك استطاعت التوسع فى منافذها فى كندا تحت مسمى (CPS) Crop Production Services وكذلك أستراليا.(Agriume,2013,P10)

ودخلت أجريوم أوروبا عام ٢٠٠٨م بشراء ٧٠٪ من أسمدة السوق الأوروبية المشتركة Common Market Fertilizers S. A. (CMF) وهي واحدة من الشركات الأوسع في توزيع الأسمدة في أوربا الغربية، وفي عام ٢٠١٠م استحوذت أجريوم على ٣٠٪ الباقية من(CMF) وأصبحت أجريوم أوروبا Agrium Europe ومقرها الرئيسى فى بروكسل بلجيكا. دخلت أجريوم في اتفاق مع شركة مصر للأسمدة (موبكو) عام ٢٠٠٨ تحت مسمى إى أجريوم E Agrium سابقًا وهى تمتلك حصة فى موبكو قدرها ٢٦٪ تشمل إنتاج ٦٧٥ ألف طن من اليوريا .

٣ ـ شركة إينى الإيطالية : ENI

تعد شركة إينى واحدة من أكبر شركات الطاقة المساهمة فى العالم، وتعمل فى قطاعات البحث والتنقيب وإنتاج البترول والغاز الطبيعى ونقله وتسويقه دوليًا بالإضافة إلى توليد الطاقة وتكرير البترول وتسويقه فضلًا عن خدمات أعمال حقول البترول والمواد الكيماوية شكل (٩). تتوزع فروع شركة إيني في ٨٥ دولة من دول العالم ويعمل بالشركة ٨٢٣ ألف عامل. تتنوع أنشطة الشركة في مصر في ثلاثة مجالات هي: الطاقة والغاز، الإنشاءات والأعمال الهندسية، التكرير والتسويق. والمخطط التالى يوضح أنشطة إينى وأسهمها الرئيسية (Eni, 2013 , Pp1-3).

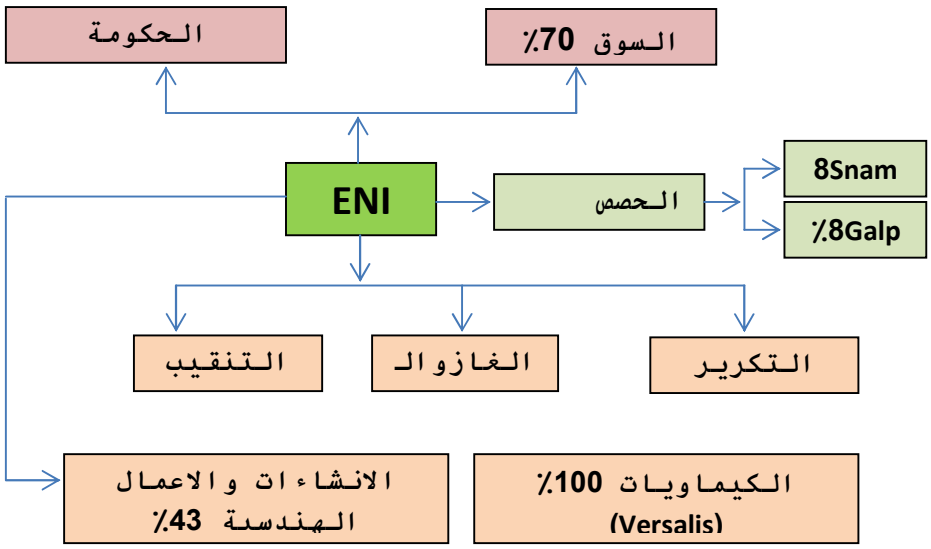

شكل (٩) أنشطة شركة إينى وأسهمها الرئيسية

وبدأت شركة إيني العمل في مصر عام ١٩٥٥م بالحصول على بعض أسهم شركة leoc التي أصبحت تمتلكها بالكامل عام ١٩٦١م، ونتيجة للتفاهم القوى بين رئيس شركة إيني Enrico Mattei ورئيس جمهورية مصر العربية (جمال عبدالناصر) جاء اللقاء القوي في وقت الاستكشافات الحديثة لحقول البترول ومنها تدعيم الجهود لتقييم إمكانية الدولة ومواردها (Eni in Egypt, 2009, p7).

وتستثمر إيني حاليًا في مصنع إسالة الغاز الطبيعي في مصر الذي يقع في دمياط، ويعد هذا المشروع الأول فى مصر والمُصدر الرئيسى المصرى للغاز المسال لأوروبا مما يجعل لمصر مكانة هامة داخل نادى مصدرى الغاز الطبيعى المسال، ويضع معلما جديدا فى أعمال الطاقة المصرية.

وتمتلك شركة ايني حصة قدرها ٥٠٪ من اتحاد غاز فينوسا حيث الشركة الأسبانية المصرية سيجاز وهي المسئولة عن الإنشاءات وبناء مصنع الإسالة، في حين تمتلك الشركة

المصرية للغازات الطبيعية ١٠٪ والهيئة المصرية العامة للبترول ١٠٪. يقع مصنع الاسالة شمال غرب ميناء دمياط على البحر المتوسط ، وجاء اختيار هذا الموقع لعدة أسباب منها أنها منطقة صناعية لذلك يكون تأثير المصنع أقل مايمكن ، ويتفق المصنع مع خطط التنمية لميناء دمياط وتوسعاته ، وقرب الميناء من مدينة دمياط ومدينة دمياط الجديدة يشجع على تحسين البنية التحتية ، وكذلك استيعاب العديد من العمالة حيث تم استخدام أكثر من ٦٠٠٠ عامل فى أعمال تشييد المصنع ووصلت ذروتها إلى ٨ ألاف عامل منها ٩٧٪ عمالة محلية .

ويشمل المصنع وحدات لمعالجة وإسالة الغاز الطبيعي، ووحدات للتخزين وتسهيلات للتصدير، ويمثل المصنع دفعة قوية وهامة للاقتصاد المصري حيث يولد عائدات عملة صعبة لمصر لذا فهو مدعوم من الحكومة المصرية (**Eni´s way, 2004, p2**) . ويعد عام ٢٠٠٤م بداية عمل إيني في مصنع الإسالة؛ إذ تسهم بحصة قدرها ٤٠٪ من المصنع الذي يستمد الغاز الطبيعي من حقول دلتا النيل ، ويتم شحن الغاز المسال بشكل رئيسي إلى إسبانيا، وفى عام ٢٠٠٦ بدأت الانشاءات فى الخط الثانى للمصنع مع باقى الشركاء المساهمون(**Eni in Egypt, 2009 , Pp8-9**) .

٤ ـ الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب) : APICORP

أنشئت الشركة العربية للاستثمارات البترولية كشركة مساهمة عربية فى عام ١٩٥٧م بموجب اتفاقية دولية تم التوقيع والمصادقة عليها من قبل الدول العشر الأعضاء فى منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوابك)، ومقرها الرئيسى المسجل بمدينة الدمام بالسعودية، ويبلغ رأسمالها المصرح به ٢.٤ مليار دولار، وهي مملوكة لحكومات دول الأوابك العشر ويوضح ذلك جدول (٧) كالأتي:

جدول (٧) رأسمال شركة أبيكورب موزعة على حكومات الأوابك عام ٢٠١٣م

الدولة	رأس المال المصرح به / مليون دولار	٪
الامارات العربية	٤٠٨	١٧
البحرين	٧٢	٣
الجزائر	١٢٠	٥
السعودية	٤٠٨	١٧
سوريا	٧٢	٣
العراق	٢٤٠	١٠
قطر	٢٤٠	١٠
الكويت	٤٠٨	١٧
ليبيا	٣٦٠	١٥
مصر	٧٢	٣
الاجمالى	٢٤٠٠	١٠٠

المصدر : التقرير السنوى لأبيكورب ،٢٠١٣، صـ٥٥

مساهمات أبيكورب فى رؤوس أموال المشروعات :

تتكون محفظة مساهمات أبيكورب المباشرة من ١٣ مشروعًا تقع فى خمس دول عربية، يوضح ذلك جدول (٨) حيث هناك ٧ مساهمات فى مجال البتروكيماويات، و٣ فى خدمات النفط والغاز، ومساهمة واحدة فى منتجات الغاز وأخرى في تخزين منتجات البترول، بالإضافة الى نقل المنتجات البترولية.

وتشمل قائمة منتجات أبيكورب على الميثانول ـ الإيثيلين ـ جلايكول ـ البولى إيثيلين ـ البولى بروبلين ـ المواد العطرية ـ الأمونيا ـ اليوريا ـ ألياف وحبيبات البولى استر ـ ألياف البولى أكريليك. وتسهم شركة أبيكورب في الشركة المصرية ميثانكس بنسبة ٧٪ ذلك قبل

عام ٢٠١٣م والتي استطاعت فيه أن تشترى من ميثانكس الكندية حصة قدرها ١٠٪ بمبلغ قدره ١١٠ مليون دولار لتصبح إجمالي حصتها ١٧٪ , **Methanex, annual report , 2013**) **(p.9**، كما نقصت حصة أبيكورب من ٧٪ فى شركة إي أجريوم سابقًا بعد استحواذ شركة موبكو عليها لتصل حصتها إلى ٣.٠٣٪ فى شركة موبكو.

جدول (٨) المساهمات المباشرة لشركة أبيكورب عام ٢٠١٣م

الدولة	الشركة	مساهمة أبيكورب ٪
ليبيا	الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار(أدووك)	٢٠
	الشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائى (أجيسكو)	١٦.٦٧
العراق	الشركة العربية لكيماويات المنظفات (أرادت)	٣٢
تونس	شركة طنكاج مديترنى(طنكماد)	٢٠
السعودية	الشركة العربية السعودية الأوروبية للبتروكيماويات (ابن زهر)	١٠
	الشركة العربية للألياف الصناعية (ابن رشد)	٣.٤٥
	شركة التصنيع وخدمات الطاقة (طاقة)	٥.٨٦
	شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات (ينساب)	١.٣٢
مصر	شركة الأسكندرية للألياف الصناعية	١٠
	الشركة المصرية ميثانكس لإنتاج الميثانول إيميثانكس	١٧
	شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)	٣.٠٣
	الشركة المصرية البحرينية لمشتقات الغاز	٢٠
جزر كايمن	صندوق أبيكورب الاستثمارى لنقل المنتجات البترولية	٩٤

المصدر: التقرير السنوي لشركة أبيكورب ،٢٠١٣، صـ١٩:٢١

٨- النتائج والتوصيات :

تسهم الشركات متعددة الجنسيات بنصيب كبير فى الشركات العاملة بالنشاط الصناعى بميناء دمياط ، حيث تسهم شركة ميثانكس الكندية بنسبة ٥٠٪ من مصنع إنتاج الميثانول ،

كما تسهم شركة إينى الإيطالية بنسبة ٤٠٪ وشركة يونيون فينوسا الأسبانية بنسبة ٤٠٪ أيضًا من مصنع إسالة الغاز الطبيعى سيجاس ، فى حين تمتلك شركة أجريوم نسبة ٢٦٪ من مصنع موبكو لتصنيع اليوريا والأمونيا ، وتلك الشركات عالمية لها باع كبير فى الأسواق الدولية والإقليمية والمحلية وتعمل فى ظل إستراتيجية عالمية تحت سيطرة مركزية موحدة وهى الشركة الأم . لذا فالشركات الفرعية تهدف فى نهاية الأمر إلى زيادة أرباح الشركة الأم، ومن ثم فإن نشاط تلك الشركات لا يتحدد وفق السياسات الحكومية المحلية ولكن لما يقتضيه مصلحة ذلك المشروع متعدد الجنسيات.

ويتضح دور تلك الشركات فى منطقة الدراسة فى زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية فى مجال الصناعة بها ومشاركتها فى هياكل صناعية متنوعة، فضلًا عن استخدامها تقنيات ووسائل تكنولوجية حديثة تعجز الدولة عن توفيرها. كما استطاعت تلك الشركات أن تقوم بتوفير الموارد الاستثمارية اللازمة لعمليات التنمية بالمنطقة وتطويرها من خلال استيراد بعض المعدات والآلات وبعض مستلزمات الإنتاج ، والارتقاء بمستوى الإنتاجية بصورة مباشرة عن طريق إستقدام الخبرات والتكنولوجيات الحديثة ، وبصورة غير مباشرة من خلال توفير برامج تدريبية متطورة للعمالة المحلية مما أدى إلى الإرتقاء بمستوى الكفاءة الإنتاجية الذى إنعكس على معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى ، من خلال زيادة القدرة التنافسية لمنتجات تلك الشركات فى الأسواق المحلية والخارجية .

واستطاعت هذه الشركات تحقيق مجموعة من الوفورات الخارجية المتمثلة فى توفير العديد من فرص العمالة المتنوعة سواء فى مراحل إنشاء تلك المشروعات متعددة الجنسيات أو فى مراحل إنتاجها ، فضلًا عن مساهمتها فى بعض المشروعات المجتمعية ورصف الطرق ومد شبكات المياه والكهرباء وتغطية بعض الترع والمصارف .

ومن ناحية أخرى فإن تلك الشركات لها تأثير كبير على السياسة الاقتصادية بالدولة لإمتلاكها نصيب كبير من رؤوس الأموال المستثمرة بهذه المشروعات ، كما أن الدولة ليس لها السيطرة الكاملة على القطاعات الاقتصادية التى تهيمن عليها تلك الشركات العاملة داخل اراضيها ، فمركز إصدار القرارات المتعلقة بهذه الشركات يقع خارج حدودها مما يهدد استقلالها الاقتصادي ، إضافةً إلى ذلك تأثيراتها السلبية على البيئة فمعظم أنشطة تلك

الشركات بالمنطقة يزيد من تلوث البيئة مثل صناعات الأسمدة والبتروكيماويات ولعل مشكلة أجريوم من أبرز المشكلات البيئية بالمنطقة ، فمعظم هذه الشركات تقوم بممارسة بعض الأنشطة الصناعية الملوثة للبيئة خارج أراضيها خاصة فى البلاد النامية لضعف القوانين والمعايير الخاصة بالبيئة فيها على عكس الدولة الأم ، فتستنزف الموارد الاقتصادية المتاحة بالمنطقة ـ خاصة الغاز الطبيعى الذى يعد المادة الخام الرئيسية لتلك المشروعات دون وضع استراتيجية للتنمية المستدامة بها ـ والعمالة الرخيصة وتصدر الصناعات الملوثة إليها .

لذلك توصى الدراسة بالأتي:

١. فتح مجالات متنوعة لاستثمار تلك الشركات فى ضوء المعايير الاقتصادية والبيئية التى تحافظ على الموارد الاقتصادية والنواحي البيئية بالمنطقة.
٢. محاولة توفيق الأوضاع البيئية للمشروعات الصناعية القائمة بالمنطقة وفقًا للقواعد والإشتراطات البيئية لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م.
٣. التحديث المستمر لمراكز التدريب المهنى من خلال التواصل مع أحدث المراكز بالتعاون مع الخبرات العالمية.
٤. التخطيط البيئى للمناطق الصناعية وتبنى برامج سياسة الإنتاج الأنظف.
٥. ضرورة التركيز والاستفادة من الجوانب الفنية فى إتفاقيات الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي (مثل إسبانيا) ودول أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة الأمريكية) والتركيز على تخطيط وتمويل برامج نقل التكنولوجيا ووضع الخطط التى تضمن تنفيذها بهدف سرعة رفع الإنتاج والإنتاجية.

الهوامش

(١) أنشئت هيئة ميناء دمياط بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٨٥م مركزها مدينة دمياط تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير النقل وتقوم بتشغيل وتطوير ميناء دمياط والاشراف الفني عليها. **(وزارة النقل، قطاع النقل البحري ،٢٠١٣، دليل الموانئ البحرية (التجارية والتخصصية)، صـ٧)**

(٢) المنطقة الحرة العامة Public Free Zone: هى منطقة تخضع لسيادة الدولة وتقع فى أغلب الأحيان على أحد منافذ الدولة البحرية أو البرية أو الجوية ويتم تحديدها بالأسوار العازلة وذلك لفصلها عن باقى أقاليم الدولة ،وتضم المنطقة الحرة العامة مجموعة من المشروعات الاستثمارية التى تقام للاستفادة من حوافز ومزايا الاستثمار فى هذه المنطقة (يتم تخصيص الأرض للمشروعات بنظام الايجار السنوي / م^{٢} وفقًا للمميزات والاشتراطات التى حددها قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧) وتقوم الدولة بتوفير البنية الأساسية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المناطق ، وتتنوع بها الانشطة الاستثمارية منها المشروعات الصناعية بالاضافة إلى خدمات التخزين بهدف إدادة التصدير وخدمات إدارة الموانئ.**(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،٢٠١٠، صـ٢٧)**

(٣) المنطقة الحرة الخاصة Special Free Zone: يمكن إقامة المشروع خارج نطاق المناطق الحرة العامة فى حالة عدم توافر مساحات بالمناطق الحرة العامة أو أن يكون موقع المشروع عاملًا مؤثرًا بالنسبة لاقتصادياته كضرورة وجوده بالقرب من مصادر الخامات الأولية أو الحاجة إلى قربه من ميناء معينة أو طريق بري معين لاعتبارات تتعلق بنقل الخامات أو المنتجات ويطلق على المشروع فى هذه الحالة "منطقة حرة خاصة"وتكون مقصورة على مشروع واحد فقط ويقوم المستثمر بتحديد موقع المشروع ويكون الموقع إما مملوكًا له أو مستأجرًا لحسابه. **(الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة،٢٠١٤، صـ١٦)**

(٤) نصت المادة رقم (١١) من القانون رقم ١١٤لسنة ٢٠٠٨م (الجريدة الرسمية العدد ١٨ مكرر في ٥ مايو٢٠٠٨) على الأتى:

أولًا: تُنهى جميع تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة فى مجال الأسمدة والحديد والصلب وتصنيع البترول وتصنيع وتسييل الغاز الطبيعي؛ القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون وتسري في شأنها فيما لا يتعارض مع ذلك أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م، ودون أن تتحمل بأي أعباء إضافية، وتلتزم الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ومكاتب السجل التجارى بالتأشير بما يفيد ما تقدم واعتماد ما يترتب عليه من آثار.

ثانيًا: لا يترتب على إنهاء تراخيص المشروعات المشار إليها فى البند السابق سداد أية ضرائب أو رسوم جمركية أو ضريبة مبيعات عما استوردته من معدات وآلات وأجهزة وخطوط إنتاج وأجزائها وقطع غيار لازمة لها اقتضاها نشاط المشروع؛ كما لا يترتب على هذا الإنهاء أى مساس بحقوق العاملين في المشروع. وإذا كان المشروع تحت التأسيس ولم يستكمل استيراد المعدات والآلات والأجهزة وخطوط الإنتاج وأجزائها وقطع غيارها اللازمة لبدء نشاطه؛ فيعفى ما يستورد منها من الضرائب والرسوم الجمركية وضريبة المبيعات مما يكون لازمًا لبدء النشاط وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أو حتى بدء النشاط أيهما أقرب.

المصادر والمراجع

١. خرائط طبوغرافية مقياس١:٢٥٠٠٠ بعدد لوحتين (دمياط، كفر البطيخ) ومقياس١:٥٠٠٠٠ بعدد لوحة (دمياط) وهي من إنتاج الهيئة المصرية العامة للمساحة وتحمل احداثيات مسقطة بنظام UTM، ١٩٩٦.

٢. خريطة للتقسيم الإداري لمحافظة دمياط، ٢٠١٣، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٣. دليل الوحدات الإدارية، محافظة دمياط ،٢٠١٠، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

٤. خريطة استخدام الأرض بالمنطقة الحرة العامة بميناء دمياط، ٢٠١٢، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

٥. خريطة استخدام الأرض في ميناء دمياط، ٢٠١٣، موقع هيئة ميناء دمياط http://www. dpa.gov.eg

٦. مرئية فضائية من نوع Landsat 8 OLI بتاريخ 2014/03/31 تشمل منطقة الدراسة ١١ باند.

٧. محضر اجتماع الجمعية العمومية لشركة موبكو في ٢٠١١/١٢/١٨، القاهرة.

٨. تقرير الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات، ٢٠١١/٢٠١٠، وزارة البترول، القاهرة.

٩. الشركة العربية للاستثمارات البترولية ،٢٠١٣، التقرير السنوي لأبيكورب، الدمام، المملكة العربية السعودية.

١٠. برنامج سيم، ٢٠٠٥، جهاز شئون البيئة، وزارة الدولة لشئون البيئة، القاهرة.

١١. سامى عفيفى حاتم ، ١٩٨٨ ، الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة.

١٢. محمد محمود إبراهيم الديب، ٢٠٠٦، الجغرافيا الاقتصادية منظور معاصر، الأنجلو المصرية، القاهرة.

١٣. مؤتمر الطاقة العربى الثامن، ٢٠٠٦، الورقة القطرية لجمهورية مصر العربية، تحت شعار الطاقة والتعاون العربي، خلال الفترة ١٤-٢٠٠٦/٥/١٧، عمان، الأردن.

١٤. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠١٤، المناطق الحرة استثماراتك فى قلب العالم، وزارة الاستثمار، القاهرة.

١٥. يوسف سعداوي، ٢٠٠٨، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبى المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جوان

16. **Agrium**, 2013, fact back sustaining, a growing world, Agrium Inc., Alberta, Canada.

17. **Barbour**, 1972, The growth, Location and Structure of Industry in Egypt, Praeger Publishers, Inc., New York.

18. **Eni**, 2009, Eni in Egypt, Eni S.P.A., Piazzale Enrico Mattei, Rome, Italy.

19. **Eni**, annual report 2013, Eni S.P.A., Piazzale Enrico Mattei, Rome, Italy.

20. **Eni´s Way**, 2004, Liquefied Natural Gas (LNG) Plant Damietta, Eni S.P.A., Piazzale Enrico Mattei, Rome, Italy.

21. **Hussien Alasrag**, 2005, Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries, MPRA Paper, No. 2230.

22. **José Martinez**, 2006, Damietta liquefaction, Union Fenosa Gas, Madrid, Spain.

23. **Methanex**, 2014, Methanex corporation history, Vancouver, Canada.

24. **Methanex**, annual report 2013, Vancouver, Canada.

25. **United Nation**, 1973, Multinational Corporations in World Development of Economic and Social Affairs, New York.